تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

إلغاء الإنتخابات الرئاسية لم يوقف الحركة الإحتجاجية

الجزائر آخر حبّة في عنقود الربيع العربي

اعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تحت وطأة التظاهرات الشعبية الغاء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة هذا الشهر، وتمديد بقائه في الحكم مع خريطة طريق لادارة مرحلة انتقالية، واقرار اصلاحات دستورية. هذه الخطة لم تكن كافية لوقف الحركة الاحتجاجية الواسعة التي عبرت عن خيبة الامل، ودعت الى تغييرات سياسية فورية

بقدر ما بدت هذه القرارات تنازلا كبيرا من الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ودافعا في اتجاه دينامية جديدة، تعاطى معها خصومه على انها تعد على الدستور ومناورة جديدة للبقاء في الحكم، وحتى من دون اجراء انتخابات رئاسية ارجئت الى اجل غير مسمى.

الربيع العربي الذي انقلب شتاء في دول عربية كثيرة، يطرق باب الجزائر متأخرا بطريقة مختلفة. شرارة ما عرف بالربيع العربي كانت انطلقت عام 2010 من تونس جارة الجزائر. مع ذلك بدت الجزائر طيلة السنوات الماضية في منأى عن هذا "الربيع". ظلت ابوابها موصدة باحكام امام اي ثورة شعبية او تهديدات التطرف الاسلامي، ذلك انها كانت اختبرت مثل هذه الحالة باكرا وسبقت كل الدول العربية عندما واجهت في حقبة التسعينات اختبارا صعبا وخطيرا. في تلك الحقبة حققت "جبهة الانقاذ الاسلامية" فوزا واضحا في الانتخابات جرى اجهاضه سريعا، ولم يقبل به الجيش الذي شن حملة امنية وعسكرية ضد مسؤولي هذه الجبهة الاسلامية ومناصريها، وادت هذه الاضطرابات وشبه الحرب الاهلية الى مقتل نحو 200 الف من الطرفين على امتداد سنوات، الى ان وصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى رئاسة الجمهورية. كان بوتفليقة لعب ابان الازمة دورا حاسما في انهاء الازمة الداخلية والتمرد الاسلامي، وبعدما صار رئيسا احكم سيطرته على الوضع وقام بتعديل الدستور ليبقى على رأس السلطة.

ظل بوتفليقة رئيسا قويا بفعل ولاء الجيش له، ومحبة الجزائريين وتقديرهم لدوره خلال حرب التحرير، ونجاحه كوزير للخارجية ابان حكم الرئيس هواري بومدين في حقبة الثمانينات. حتى عندما صار مقعدا في اخر ولاية رئاسية له وتراجع وضعه الصحي، تقبل الجزائريون هذا الواقع. لكن عندما اظهر اصرارا على البقاء ولاية رئاسية خامسة متمسكا بكرسيه المتحرك، لم تقبل شريحة واسعة من الجزائريين هذا الامر لانهم اعتبروا ان فريق الرئيس الذي يضم بشكل خاص شقيقه السعيد بوتفليقة واركان المؤسستين السياسية (الحزب الحاكم) والعسكرية (الجيش)، والذي يتحكم بالسلطة ويتنعم بخيراتها يريد بوتفليقة واجهة وتغطية شرعية وسياسية له، فيما الرئيس لم يعد ممسكا بزمام الامور والقيادة وبات منفصلا عن الواقع، ووضعه الصحي لم يعد يسمح له بتولي مقاليد الحكم وادارة الدولة، ما ادى الى تراجع عام في الوضع الاقتصادي للجزائر وفي حضورها الخارجي ودورها الاقليمي.

عندما اعلن بوتفليقة قراره الترشح لولاية خامسة، كان هذا القرار مثابة شرارة الحركة الشعبية التي انطلقت بقوة مطلع اذار، وكانت كافية لخلق واقع جديد وكسر قرار حظر التظاهر الذي فرض لسنوات، خصوصا في العاصمة لدواعٍ امنية.

شهدت الجزائر حَركة احتجاجية عارمة وغير مسبوقة على ترشح بوتفليقة لولاية خامسة لم تشهد مثلها منذ توليه الحكم، لاسيما بالنسبة الى انتشارها وشعاراتها التي تستهدف مباشرة الرئيس ومحيطه، مطالبة برحيل هذه المنظومة، معتبرة ان هذه الانتخابات الرئاسية لا يمكن ان تستجيب التطلعات الحقيقية للتغيير. ظهرت خشية من ان يفتح الاصرار على الرئاسة الباب امام الفوضى والمجهول الصعب، وعودة التجربة الجزائرية الدموية. كان رئيس الوزراء المستقيل او المقال احمد اويحيى قد

الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة تنحى وما زال رئيسا ويريد الخروج الآمن والمشرف.

حذر من سيناريو سوري في الجزائر، وقال: "قرأت وسمعت من يقول ان المحتجين قدموا ورودا الى رجال الشرطة. لكن في سوريا ايضا بدأت الاحداث بورود وانتهت بانهار من الدماء". بحسب اويحيى، فان ما يجري حاليا على صعيد الرفض الشعبي لاستمرار الرئيس في الحكم سيعيد الجزائريين الى احداث العنف التي عرفتها البلاد سنة 1991. لكن هذه الاشارة الى السيناريو السوري، وهذا التلميح الى العنف واستخدام القوة، استفز الجزائريين الذين تمسكوا بسلمية التحركات الاحتجاجية.

التظاهرات الشعبية القت الضوء على خطورة ما يجري في الجزائر، وايضا على عجز المؤسسة العسكرية وبعض القيادات السياسية على التوافق حول مرشح بديل يضمن مصالحهم. الواضح ان الجيش الجزائري غير متفق في ما بينه على امر الخلافة، لذا يفضل ان يخوض المعركة من وراء الرئيس. الا ان الواضح ايضا ان الحالة الانسانية للرجل لا تخفى على مواطنيه ولا على الاسرة الدولية التي هي معنية جدا بالاستقرار السياسي في دولة في حجم الجزائر وموقعها. الواقع يقول ان الرئيس بوتفليقة صار من الماضي، والمعضلة في الاختيار بين البدلاء من رجال النظام الحاليين والمعزولين. التظاهرات والاحتجاجات الشعبية دفعت بوتفليقة الى التنازل على مرحلتين: في البداية قدم تنازلا ومخرجا للازمة بان ارفق ترشحه الدستوري بتعهد سياسي رئاسي هو التعهد في حال فوزه بان يدعو الى انتخابات رئاسية مبكرة لا يشارك ولا يترشح فيها، على ان يحدد موعدها مؤتمر وطني يعقد قبل نهاية العام الحالي لمناقشة واعتماد اصلاحات سياسية ومؤسساتية واقتصادية واجتماعية، ولتكريس ولادة جمهورية جديدة ونظام جديد. لكن هذا التعهد بعدم الترشح مرة ثانية لم يكن كافيا لاحتواء الازمة وسحب فتيل الانفجار. فلم يكن امامه الا التنحي والخروج من المشهد الجزائري، لكن مع الغاء الانتخابات الرئاسية والبقاء لفترة انتقالية غير محددة زمنيا تكون كافية لترتيب عملية خروج امن ومشرف، وعهد الى الديبلوماسي العريق والمتمرس الاخضر الابراهيمي ترتيب مؤتمر حوار وطني. من الواضح ان بوتفليقة يريد خروجا مشرفا من الرئاسة والحكم، ولا يريد ان ينتهي ويتنحى تحت ضغط الشارع. ومن الواضح ايضا ان سلطة بوتفليقة والدولة العميقة في الجزائر تعيش وضعا دقيقا وصعبا. من جهة، ثمة شارع متحرك ومعارضة شعبية معارضة للتمديد الرئاسي ولو لفترة موقتة، ولبقاء حزب بوتفليقة وحاشيته، ومن جهة ثانية هناك سلطة هشة من دون بوتفليقة تفتقر الى غطاء رئاسي ودعم الشعب المنقسم حول الخيار الرئاسي البديل والمستقبل السياسي للنظام والبلاد.

تأمل السلطات الجزائرية في ان يتقلص عدد المسيرات والتظاهرات مع الوقت.

انسحاب بوتفليقة من السباق الرئاسي الملغى لم يكن كافيا لاعلان نهاية الازمة، والجزائر ما زالت في وضع صعب ومعقد وتقف عند مفترق طرق. واذا كانت تجاوزت خطر العودة الى الثنائية القاتلة بين الجيش والاسلاميين، او خطر الانزلاق الى السيناريو السوري، فانها ما زالت في مرحلة الخطر.

كان تأجيل اجراء الانتخابات الرئاسية من القرارات التي يسهل على السلطات الجزائرية اتخاذها. بيد ان تحديد الحلول التوافقية مع الحركة الاحتجاجية الوطنية سيكون من القرارات العسيرة. وان قدر للمؤتمر الوطني البدء في اي وقت، فلن تكون المفاوضات سهلة وبسيطة حيث ان الاطراف كلهم على غير استعداد للاتفاق حتى الان في شأن شكل مستقبل الدولة الجزائرية.

في ظل هذا المناخ من عدم اليقين الواضح، من شأن المسيرات الاحتجاجية ان تستمر. وتأمل السلطات الجزائرية في ان يتقلص عدد تلك المسيرات والتظاهرات مع مرور الوقت، علما ان هذا الامر هو حاليا مجرد امل وليس تحليلا او تقديرا للموقف الراهن. تكمن المخاطرة في انه في كل مرة تحتل اعداد كبيرة من المتظاهرين شوارع البلاد، يمكن ان تؤدي التوترات الى تفجر اعمال العنف في الوقت الذي يعيش فيه الشعب الجزائري مناخا مفعما بالمشاعر الجياشة والعواطف المتقدة، وتزيد وتيرة القلق والترقب والتوتر مع مرور الوقت.

ترفض الحركة الاحتجاجية الولاية الخامسة للرئيس بوتفليقة، او تمديد فترة الولاية الرابعة الحالية. لكن ما الذي تريده تلك الحركة على وجه التحديد؟ ترفض البرنامج الانتقالي للحكومة، فما الذي تريده عوضا عنه؟ هل تريد الانتخابات الرئاسية النزيهة والرئيس الجديد مع بقاء المؤسسات الاخرى للحكومة دونما تغيير؟ ام هي تريد القطيعة الكاملة مع النظام القديم؟

بعبارة اخرى، ما نوع الجمهورية التي يريدها المتظاهرون الجزائريون تحديدا؟